

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ونتائجها

الدكتور شوقي عطا الله الجمل

الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ونتائجها

النقاط التي تناولها البحث

- أهمية رسم استراتيجية عربية تتعلق بالبحر الأحمر وتنفيذها في حرب أكتوبر ١٩٧٣ م .
- إسرائيل منذ حرب ١٩٤٨ م تحاول التحكم في خليج العقبة .
- مصر تتخذ إجراءات مضادة .
- مشكلة خليج العقبة وعدم حلها .
- الوضع عقب سحب قوات الطوارئ الدولية وفي ظل القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ م .
- اتجاه إسرائيل أيضاً للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر .
- دوافع اهتمام إسرائيل بالبحر الأحمر .
- وسائل إسرائيل لتدعيم وضعها في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر قبل حرب ١٩٧٣ م ووسيلتها لذلك .
- مصر والدول العربية تصنع استراتيجية خاصة بالبحر الأحمر في الفترة بين الحربين (١٩٦٧ - ١٩٧٣ م) .
- أسس الاستراتيجية العربية .
- عمل اللجنة الخاصة بالدراسة الميدانية في عام ١٩٧١ م .
- الدراسات التي عملت في عام ١٩٧٣ م قبيل المعركة مباشرة .
- مرحلة تنفيذ الاستراتيجية العربية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ م .
- النتائج التي تترتب على هذه الاستراتيجية العربية عربياً ، إفريقياً ، ودولياً ،

لعل من العوامل الهامة والمؤثرة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ م نجاح العرب في وضع استراتيجية سليمة تتعلق بالبحر الأحمر وتوفيقهم في تنفيذ هذه الاستراتيجية .

وقبل أن نلقي الأضواء على هذه الاستراتيجية العربية ونتائجها فإني أشير في البداية إلى أن إسرائيل كانت قد أدركت أهمية البحر الأحمر لها بدأت منذ ١٩٤٨ م وضع استراتيجية خاصة بها تهدف للسيطرة على هذا البحر والارتباط ببعض الدول المطلة عليه ^(١) .

وكانت إسرائيل قد وضعت يدها خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى على قرية أم الرشراش وأقامت عليها في عام ١٩٥٠ ميناء إيلات على خليج العقبة ، وأدى هذا لأن تتجه مصر لاتخاذ إجراء مضاد للتحكم في خليج العقبة والطرق المؤدية إليها ، فاستأجرت من المملكة العربية السعودية جزيرتي تيران وصنافير الواقعتين عند مدخل خليج العقبة ، كما دعمت قواتها في منطقة شرم الشيخ ، لكن إسرائيل انتهزت فرصة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م فوضعت يدها على شرم الشيخ وأعلنت أنها تعتبر خليج العقبة ممراً دولياً وليس من حق مصر وضع أية قيود على حرية الملاحة في مضائق تيران ^(٢) .

وفي ظل التسويات التي عملت ووجود قوات الطوارئ الدولية في سيناء ظلت مشكلة خليج العقبة قائمة ، وقد اقترحت الولايات المتحدة في عام ١٩٦٧ م عرض المشكلة على محكمة العدل الدولية ولكن طلب الرئيس جمال عبد الناصر في مايو ١٩٦٧ م سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء وإعلان قفل خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية وسفن الدول الأخرى التي تحمل شحنات استراتيجية لميناء ايلات الإسرائيلي — أدى لأزمة ١٩٦٧ م وحرب يونيو ١٩٦٧ (٣) .

والحقيقة أن إسرائيل كانت في ذلك الوقت تعلق أهمية كبرى على ألا توضع عوائق أمام سفنها التي تمر بخليج العقبة وقناة السويس وقد نص القرار ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ م لتسوية المشكلات المترتبة على حرب ١٩٦٧ م على حرية الملاحة في الممرات الدولية (٤) . وكانت إسرائيل عقب إنتصارها في حرب يونيو ١٩٦٧ قد مدت نفوذها إلى الضفة الشرقية للقناة حيث أقامت خط برليف الحصين واعتبرت أن هذا الخط هو أنسب حدود آمنة لها مع مصر باعتبار قناة السويس مانع فريد من نوعه يسهل الدفاع عنه بينما يتعذر على المصريين اقتحامه (٥) . وقد حدث بعد وقف القتال في عام ١٩٦٧ م أن تم في يوم ٢١ أكتوبر تدمير مدمرة القيادة الإسرائيلية (ايلات) بسهولة تامة بالصواريخ البحرية الموجهة على الرغم من ظروف الموقف العسكري في ذلك الوقت وكان هذا درساً قاسياً لإسرائيل ينبهها لما يمكن أن تقدمه البحرية المصرية ويدل على أن لديها قدرات وإمكانات لم يتم إستغلالها في تلك الجولة .

على أن الأمر لم يقتصر على خليج العقبة ومضيق تيران وشرم الشيخ التي أصرت إسرائيل على عدم التخلي عن نفوذها فيها بأي ثمن — فقد اتجهت أنظار إسرائيل إلى باب المندب البوابة الجنوبية المؤدية للبحر الأحمر وللممرات المائية السالفة الذكر .

وهذا المدخل الجنوبي للبحر الأحمر تتحكم فيه عدة دول هي الجمهورية اليمنية الشمالية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوبية) وجمهورية الصومال والصومال الفرنسي واثيوبيا . ولعل السؤال الذي يتبادر للذهن لأول وهلة هو ما هي الأسباب التي جعلت للبحر الأحمر كل هذه الأهمية لدى الإسرائيليين

والأمر يتعلق قبل كل شيء بعلاقات إسرائيل بأفريقيا بالذات فقد أرتبطت إسرائيل بعلاقات سياسية واقتصادية بعدد من الدول الأفريقية ووجدت إسرائيل في هذا حلاً لكثير من مشكلاتها فموقعها وسط الدول العربية المعادية لها لا يجعل لها منفذاً سوى البحر المتوسط والأحمر والشواطئ على الأفريقية بالطبع أول شواطئ تجدها إسرائيل أمامها بعد هذه الدوائر المعادية لها ، كما أن الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول العربية على إسرائيل قوض أحلام الصهاينة في إقامة اقتصاد متقدم

يستطيع أن يتغلغل في البلاد العربية المحيطة وتستفيد في نفس الوقت من الوضع الاقتصادي فيها الناتج من السياسة الاقتصادية التي كانت تمارسها الدول الأوروبية التي كانت ترزح البلاد الأفريقية تحت نيرها ، وكان البديل أن تحاول إسرائيل أن تجد مجالاً لها في الدول الأفريقية المتخلفة اقتصادياً وقد عبر عن ذلك (بن جوريون) رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في خطاب ألقاه في بئر سبع في ٢ نوفمبر ١٩٦٠ م بقوله « إن مستقبلنا منوط بعلاقاتنا الاقتصادية مع دول افريقيا وآسيا » .

أضف إلى ذلك أن إسرائيل كان يهملها أن ترتبط بصداقات مع أكبر عدد ممكن من الدول الأفرو آسيوية التي كان ثقلها في المحافل الدولية يزداد يوماً بعد يوم وقد عبر عن ذلك الكاتب الصهيوني مردخاي كرينين (Mordechai Kreinin) بقوله « هناك مميزات واضحة لسعي إسرائيل لكسب أصدقاء لها في الكتلة الأفرو آسيوية المتزايدة الأهمية ، بسعيها هذا تكسر نطاق العزلة الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها في الشرق الأوسط » (٦) .

كذلك فإن وجود إسرائيل في البلاد الأفريقية المرتبط بالبحر الأحمر والمحيط بالبلاد العربية يمثل تهديداً خطيراً لظهر هذه البلاد العربية فهذه البلاد الأفريقية يمكن أن تتخذها إسرائيل كمناطق لإثارة الفتن والقتال في البلاد العربية لضرب الحركات التحررية في هذه البلاد .

هذا ومن أهم البلاد الأفريقية التي ارتبطت بها إسرائيل بعلاقات في فترة الصراع التي نحن بصدددها — جمهورية جنوب أفريقيا — لدرجة أن إسرائيل رفضت أن تسير المجتمع الدولي الذي قرر أن تقطع دول العالم علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع اتحاد جنوب أفريقيا لإصرارها على ممارسة سياسة التمييز والفرقة العنصرية ، وكانت جنوب أفريقيا تمد إسرائيل بالأسلحة الثقيلة والدبابات والعربات المصفحة وبالطبع يهتم إسرائيل أن يظل طريق البحر الأحمر مفتوحاً كشریان يربط جنوب افريقيا بإسرائيل (٧) .

كذلك كان لإسرائيل نشاط ضخم في اثيوبيا فتمكن عدد من أساتذتها من العمل في جامعة أديس ابابا ، كما أن عدداً من الأطباء الإسرائيليين كانوا يعملون في المستشفيات الأثيوبية ، هذا بالإضافة إلى بعض الجنود الإسرائيليين الذين أعيروا لأثيوبيا للعمل في مختلف مجالات النشاط ، كما ساهمت إسرائيل في تأسيس عدة شركات في اثيوبيا وارتيريا — شركات تعبئة الأغذية المحفوظة وشركة أنكودا لاستغلال الثروة الحيوانية وكان مركزها الرئيسي في أسمرة ولها عدة فروع ومصانع في اديس ابابا والمدن الأثيوبية الأخرى كما كان لها فرع في جيبوتي وقد استطاعت هذه الشركة في عام ١٩٦٧ م أن تسيطر على شركة مسبا الإيطالية لاستغلال الأراضي ، وأن تضمها لها وأصبحت الشركة الإسرائيلية بذلك تستثمر مساحة تبلغ ٥٠٠٠ ر. ٥٠ فدان من الأراضي الزراعية في اثيوبيا على

حدود السودان وتقوم على ري هذه الاراضي المنزوعة تعتمد في تغذيتها على نهر الجاش وهذا يشكل بلا شك خطراً على مشروعات التوسع الزراعي في السودان (٨) .

هذه بعض المعالم الرئيسية في استراتيجية إسرائيل وسياستها في القارة الافريقية بوجه عام وفي الدول التي تعتبر ظهيراً للدول العربية بالذات خاصة التي تتحكم في هذا الممر المائي الهام بالنسبة لإسرائيل المتمثل في المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر العربي .

هذا وأشار إلى أن إسرائيل أدركت قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ م الأهمية البالغة لتأمين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر لسفنها وللسفن المتوجهة لميناء ايلات بالذات (٩) والتي لا تقل إن لم تزد عن أهمية تأمين المداخل الشمالية المؤدية لخليج العقبة . ولا شك في أن إسرائيل رسمت سياستها في هذا الاتجاه واضحة في الاعتبار احتمال تفكير العرب في رسم سياسة تهدف للسيطرة على مضيق باب المندب وبذا تكون للبحرية العربية السيادة في الملاحة في هذا البحر .

وقد اتجهت إسرائيل إلى وسيلتين لتحقيق مصالحها في هذا الاتجاه .

الأولى : الوصول لاتفاق مع اثيوبيا يتيح للبحرية الإسرائيلية فرصة التواجد في مياه المحيط الهندي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ضمن قوة اثيوبيا البحرية بالإضافة لتيسرات أخرى بحرية وذلك في مقابل مساعدات تقدمها إسرائيل لاثيوبيا في نضالها ضد ثوار ارتيريا .

الثانية : احتلال بعض الجزر في جنوب البحر الأحمر وإقامة قواعد عسكرية بها لتحقيق سيطرتها على البحر الأحمر منتهزة فرصة أن هذه الجزر التابعة لجمهورية اليمن الشمالية وغيرها من البلاد العربية تكاد تكون مهجورة وليست بها قوات دفاعية كافية (١٠) .

وقد ترددت في الفترة السابقة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ م أخبار كثيرة عن محاولات إسرائيل في الاتجاهين وقد نفت الحكومة الاثيوبية أنها أعطت الإسرائيليين أية تيسيرات في هذا الاتجاه أو أنها عقدت بينهم اتفاقات بهذا الشأن كما أن الدول العربية التي تطل على ساحل البحر الأحمر الآسيوي والتي يمسه الأمر بحكم أن هذه الجزر أو بعضها تابع لها نفت وجود قوات أجنبية في الجزر التابعة لها وإن كانت قد إستدركت بأن قيامها بواجبها في هذا الاتجاه يتطلب تضامن عربي وقوة عربية وهذا ما سنتعرض له فيما بعد .

هكذا كان على مصر بالاتفاق والتعاون مع الدول العربية الأخرى التي يهملها الأمر أن ترسم سياستها واستراتيجيتها عقب حرب يونيو ١٩٦٧ م وفي الفترة التي سبقت حرب ١٩٧٣ م التي أطلق عليها فترة حرب الاستنزاف في ضوء هذه الاتجاهات الإسرائيلية .

و حين بدأت مصر والدول العربية تُخطط لاستراتيجيتها المتعلقة بالبحر الأحمر كان لا بد من دراسة الوضع في المنطقة بكافة جوانبه فقد كان في مقدمة الدروس المستفادة من نكسة يونية ١٩٦٧ م ضرورة وضع إستراتيجية شاملة للدول تؤيدها مصادر القوى الأخرى وفي مقدمتها عمل عربي موحد (١١) .

وقد قامت هذه الدراسة التي تمت في فترة الإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ م على أساس :
أولا : تقييم لقدرات البحرية المصرية وقدرات العدو ومتابعة التطور في البحرية الإسرائيلية ، ولتحقيق ذلك قامت الضفادع البشرية المصرية بعمليات حربية مرات متتالية على ميناء ايلات ، كما قصفت المدمرات المصرية أهداف العدو الساحلية ، بالإضافة إلى عمليات أخرى بحرية متعددة (١٢) .

ثانيا : تحليل نتائج الجولات السابقة والتقييم الاستراتيجي للمسرح ، للوقوف على نقاط القوة والضعف لدينا ولدى العدو . وقد كانت نتيجة هذه الدراسة أن ثبت أن أنسب مهمة للقوات البحرية المصرية هي التعرض لخطوط مواصلات العدو في البحرين الأحمر والمتوسط وعلى السواحل .

ثالثا : ثبت من الدراسة أن إسرائيل تعتمد أساسا على النقل البحري في توفير حاجتها من المعدات والمواد الاستراتيجية وأهمها البترول الذي لا يتوفر بها محليا .

رابعا : أثبتت الدراسة أن العمق الاستراتيجي للوطن العربي يتيح للبحرية المصرية إمكانيات ممتازة غير متاحة للعدو نفسه .

خامسا : أكدت الدراسة أن إحكام السيطرة على الملاحة عبر مضيق باب المندب وخليج السويس سيترتب عليه توجيه ضربة قاضية لنظرية الأمن الإسرائيلي التي تعتمد على استمرار التواجد في شرم الشيخ لتأمين الملاحة عبر مضائق تيران .

سادسا : ثبت أن إسرائيل ستكون عاجزة عن اتخاذ أي إجراء لفك هذا الحصار في الوقت القريب على الأقل .

سابعا : أثبتت الدراسات التي أجريت على خطوط الملاحة من وإلى إسرائيل في البحر المتوسط أن العمل في هذا المجال يجب أن يتم جنبا إلى جنب وفي تناسق كامل مع العمل في البحر الأحمر لتكون النتائج مؤكدة و مثمرة .

ن ١٣

ثامنا : شملت الدراسة أيضا الناحية الدفاعية وما يحتاجه الموقف لتوفير كافة أنواع الدفاعات للموانيء الرئيسية و درست جميع الاحتمالات الممكنة في ضوء دراسة إمكانيات العدو

وقدراته وما توفر له من قدرات بحرية والغواصات ولنشات الصواريخ الحديثة وناقلات الجنود، بالإضافة للمعاونة الجوية . فقد وضع في الاعتبار أن العدو لا بد أنه في الوقت الذي سيعمل فيه للدفاع عن سواحله سيسعى لتعطيل موانينا الرئيسية ، بالإضافة إلى القيام بعمليات خاصة خلف قواتنا بغرض خلخلة الموقف وإرباك القيادات .

وبعد هذه الدراسة العامة شكلت لجنة خاصة وكلفت بالتوجه إلى اليمن الديمقراطية الشعبية بهدف استكمال وجمع المعلومات عن الموقف العسكري في المنطقة القريبة من سواحلها واستيضاح مدى النشاط الإسرائيلي بها واستطلاع مجموعة الجزائر العربية الموجودة بمنطقة البحر الأحمر والوقوف على حقيقة الموقف بها من جميع الوجوه، وباشرت هذه اللجنة عملها على فترات متفاوتة في المدة من نوفمبر عام ١٩٧١ م حتى قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ولعله من الواجب تقييم عمل هذه اللجنة والنتائج التي بنيت عليه فقد كانت هي الأساس التي وضعت عليه الاستراتيجية المتعلقة بالبحر الأحمر في أكتوبر ١٩٧٣ م .

تقييم لعمل اللجنة الخاصة بعد زيارتها الميدانية لمنطقة العمليات سنة ١٩٧١ بجزر البحر الأحمر (١٣) .

أحيطت مهمة هذه اللجنة وأخبارها بسرية كاملة حتى أن أفرادها كانوا يلبسون الزي المدني ، وقد زارت اللجنة جمهورية اليمن الديمقراطية وتفقدت الأحوال من الساحل المواجه للبحر الأحمر ، وفي عدن ثم انتقلت للجزائر الواقعة في البحر الأحمر فزارت جزر بریم وحافليش وزوکار والزعل وكمران .

ن ١٣

وقد استطاعت اللجنة أن تصل إلى معلومات وافية عن موقع كل من هذه الجزر وأهميتها الاستراتيجية وطبيعة المنطقة المحيطة بها ، ومصادر المياه بها ، والسكان القاطنون بها ومدى صلاحيتها للملاحة ، وإمكانيات العمل بها والدفاع عنها وتأمينها ضد أي عمل عدواني . واهتمت اللجنة بجزيرة بریم بالذات لموقعها الهام في مدخل باب المندب . فدرست على الطبيعة كل ما يتعلق بها وأسلوب الدفاع الملائم لها والقوة البحرية والجوية المطلوبة لذلك .

لغنا طنبه

ومن تقارير اللجنة تتضح الحقائق التالية :

١ — لا توجد في الحقيقة معلومات دقيقة كاملة عن الجزائر الموجودة بمدخل البحر الأحمر

الجنوبي وفي مجراه ، فالأمر يستلزم دراسات أكثر لأوضاع هذه الجزر على اللجنة أن تقوم بها بنفسها .

٢ — القوات البحرية والجوية لجمهورية اليمن الديمقراطية لا تستطيع بمفردها أن تكفل الحماية لسواحل البلاد والجزر التابعة لها حيث أن هذه الجزر متعددة ومتباعدة .

٣ — تمكنت بريطانيا من الوثوب إلى بعض هذه الجزر كما أن اثيوبيا لها وجود في بعضها بجزء ^{بعضها} جبل الطير وأبو عيل — وتوجد في هذه الجزر فنارات يديرها ويشغلها أفراد يعملون لحساب انجلترا أو ثيوبيا .

٤ — توجد في بعض الجزر فنارات قديمة لكنها غير مستخدمة كما في جزر الحنيش .

٥ — أشارت اللجنة إلى أهمية جزيرة بريم بالذات بحكم موقعها في مدخل خليج باب المندب وإمكان اعتمادها على الساحل اليمني عند رأس الشيخ سعيد كما أن الدفاع عنها سهل وميسر .

٦ — أشارت اللجنة إلى أهمية جزائر (دهلك) الأثيوبية وإلى ما يمكن أن تؤديه أيضا جزر جبل الطير وأبو غيل لإسرائيل من خدمات إذا ثبت صحة ما يُقال عن الوجود الاثيوبي بهذه الجزر ، وفي ضوء ما هو معروف من تقارب بين اثيوبيا وإسرائيل .

٧ — أبرزت اللجنة أهمية ميناء عدن كملجأ للمدمرات المصرية يمكن أن تعتمد عليه في رحلاتها الاستطلاعية ولبدء عملياتها البحرية .

٨ — قدمت اللجنة مقترحات وافية مدروسة عن القوات البحرية اللازمة من حيث النوع والعدد لضمان إغلاق البوابة الجنوبية للبحر الأحمر في وجه البحرية الإسرائيلية . هذا على أن عمل هذه اللجنة وقراراتها كانت في الحقيقة مقدمة لدراسات ولعمل لجنة أخرى

أُرسلت للمنطقة في مايو ١٩٧٣ م في إطار نشاط جامعة الدول العربية . وقد تركزت الدراسات التي عملت قبل بدء العمليات العسكرية في عام ١٩٧٢ م على :

أولا : دراسة أوضاع الدول المرتبطة بالمنطقة :

فقد عُملت دراسة دقيقة لظروف الدول العربية التي يمسها الأمر فبحثت ظروف كل من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية ، والارتباطات التي تربط كلا منهما بالدولتين العظميين (١٤) . هذا بالإضافة لموقف المملكة العربية السعودية والسودان والصومال ومصر ومدى ما يمكن أن تسهم به كل منها في إنجاح الاستراتيجية العربية التي ستوضع تجاه البحر الأحمر والملاحة فيه .

ثانيا : دراسة قامت بها لجنة عسكرية في مايو ١٩٧٣ م :

كان رؤساء أركان حرب الجيوش العربية في اجتماعهم بالقاهرة قد قرروا إنفاذ لجنة عسكرية لمنطقة البحر الأحمر الجنوبية لعمل استطلاع جوي وبحري ودراسة لأوضاع الجزر العربية الواقعة في مدخل البحر الأحمر للتأكد من عدم وجود أي نشاط عسكري إسرائيلي في هذه الجزر ، وكذلك لبحث ما يمكن عمله لدعم الوجود العربي بمجموعة الجزر العربية بجنوب البحر الأحمر وتقديم المشورة للدول العربية المعنية بالأمر واقتراح المعونات التي يمكن لجامعة الدول العربية تقديمها لهذه الدول للقيام بواجبها تجاه حماية هذه الجزر من أي تدخل معاد .

وكان من الأهداف السرية لهذه اللجنة الإعداد والتخطيط النهائي لتنفيذ الاستراتيجية العربية التي تهدف للتعرض لخطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية عبر جنوب البحر الأحمر .
وأشير في النهاية وقبل أن نتقدم للدراسة ما تم فعلا في هذا المجال في حرب أكتوبر ١٩٧٣ م إلى أن التخطيط للتعرض لخطوط الملاحة البحرية في جنوب البحر الأحمر كان ضمن الخطة الشاملة والاستراتيجية التي رُسمت لحرب أكتوبر ١٩٧٣ م .

مرحلة التنفيذ في حرب أكتوبر ١٩٧٣ م :

تنفيذاً للاستراتيجية العربية التي وضعت لمواجهة العدو قامت قوات البحرية المصرية خلال حرب أكتوبر بالعمليات التي حدثت لها في البحر الأحمر على النحو التالي :

١ — فيما يتعلق بالمناطق الساحلية في الشمال قامت القوات المصرية بقصف تجمعات العدو الساحلية ومعاونة القوات البرية المصرية المكلفة بعبور قناة السويس بالمدفعية الساحلية ، وشملت عملية القصف في الأيام الأولى للمعارك جبهة عريضة حيث تم قصف رأس بيرون ، وشرق بورسعيد ورأس سدر ورأس محمد وشرم الشيخ التي تتخذها إسرائيل قاعدة لتأمين الملاحة عبر مضيق تيران .

٢ — وقد بُثت الألغام في المياه التي يطل العدو على سواحلها بمدخل خليج السويس وذلك قبل بداية العمليات (١٥) .

٣ — وقبل بداية الأعمال العسكرية أيضا بدأت مصر تنفيذ الاستراتيجية المرسومة لقفل باب المنذب ، وصدر تحذير مصري لمنع سفن الدول الأخرى من الاقتراب من مناطق العمليات الحربية ، وكانت مصر في ذلك تستند لمبادئ القانون الدولي . وفوجئت إسرائيل بأن سفنها وسفن الدول الصديقة لها أصبحت عاجزة عن الوصول لميناء ايلات وقد جاء في تقرير لمعهد ليونارد ديفز الإسرائيلي بجامعة جيروسلیم ما يلي : (١٦) .

« أن السفن الحربية التي تمتلكها مصر بالإضافة إلى ما أمكنها الحصول عليه من تسهيلات من الدول العربية بالمنطقة جعلت مصر قادرة على حصار مضيق باب المندب ، وإسرائيل التي لم تكن تملك في ذلك الوقت سوى وحدات خفيفة بالبحر الأحمر أصبحت عاجزة عن فك الحصار حيث لم يكن في مقدور القوات المتمركزة بهذه المنطقة العمل بأعالي البحار ، والتغيير الجذري الذي حدث في البحر الأحمر وفشل إسرائيل في تجمع قوة بحرية في هذه المنطقة مهد الطريق لحصار إسرائيل بواسطة البحرية المصرية في حرب الغفران » .

والحقيقة التي تبرز من هذا التقرير التفصيلي أن مصر استفادت إلى أبعد حد من الوضع الجغرافي ، ومن العمق الاستراتيجي للوطن العربي للتعرض لخطوط مواصلات العدو البحرية فأصابها بشلل تام (١٧) .

وقد ظلت البحرية المصرية تمارس مهمتها في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر منذ الساعات الأولى لبدء الحرب وطوال مدة العمليات الحربية ، وأدى هذا لشعور إسرائيل بالنتائج الوخيمة المترتبة على قفل هذا الشريان الرئيسي الذي يربطها بكثير من دول العالم التي ترتبط معها بمصالح حيوية .

النتائج التي ترتبت على الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر :

لم تقتصر النتائج التي أسفرت عنها هذه الاستراتيجية العربية على الدول المتحاربة ولا على المعارك التي خاضتها القوات المختلفة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ م بل انسحبت هذه النتائج والآثار على العالم كله ، وما زلنا نلمس تأثير هذه الاستراتيجية العربية في مواقف الدولتين الأعظم وسياستهما تجاه المنطقة كلها .

فمن الناحية العربية :

أدرك العرب أهمية وجدوى وجود تنسيق عربي تشترك فيه الدول العربية التي يهملها الأمر ولعل ذلك يساعد على خلق مناخ سياسي لتحرك عربي جماعي في منطقة البحر الأحمر بل وفي غيرها من المناطق .

وفيما يتعلق بمنطقة البحر الأحمر لعل العرب قد أدركوا أهمية سيطرتهم الكاملة على الجزر المتعددة في مدخل ومجرى هذا البحر التابعة لهم ، وأهمية وجود قوة عربية قادرة في هذه الجزر ولعل هذا يفتح المجال لبحث كيفية تحقيق ذلك وهل تستطيع دولة عربية واحدة أن تقوم به أم يحتاج الأمر لمساعدات عربية من الدول الأخرى ماديا وعسكريا (١٨) .

ولعل العرب أدركوا أيضا أهمية عامل الزمن وضرورة التحرك والإسراع في إتخاذ الإجراءات الكفيلة لحفظ حقوقهم كاملة في هذه المناطق الحيوية لهم .

قد يرد تساؤل في هذا المجال: ماذا عن حقوق جميع الدول في المرور البريء في هذا الممر الهام ؟ والرد هنا سهل وبسيط فالعرب لا يبغيون إلّا ضرار بمصلحة أية دولة أخرى ، أو الاعتداء على القانون الدولي وما يقضي به ، لكن في حالة الحرب أو في الوقت الذي يجدون فيه أن مصالحهم ستضار — فمن حقهم القانوني أن يتخذوا من الإجراءات ما يتفق وأمنهم ومصالحهم ولا تعارض قط بين الاتجاهين فهذه مبادئ دولية متعارف عليها .

وفيما يتعلق بالدول العربية ومصالحها المشتركة المرتبطة بهذه الشرايين الجنوبية استسمحكم في أن ألفت النظر إلى أن المواجهة الساخنة أنتقلت ولنفس الأهداف الرامية لتطويق البلاد العربية والإضرار بمصالحها إلى شريان آخر من الشرايين الحيوية المرتبطة بالمصالح العربية والمؤدية للمناطق الهامة الحساسة في بلادهم — أقصد بها منطقة الخليج — فتهديد أمن الخليج اليوم وما يحدث في مياهه وعلى شاطئيه ليس كما يتصور البعض مجرد حرب بين دولتين بسبب الصراع على قطعة من الأرض أو ما شابه ذلك — لكن الأمر أعمق من ذلك بكثير فهو نفس التهديد يوجه للدول العربية وتتدخل فيه دول أخرى قد تبدو بعيدة عن مسرح العمليات وعمّا يحدث في الميدان .

وقد آن الأوان ليدرك العرب ذلك بوضوح فلا نكتفي بالنظرة السطحية للأمر التي تمس كياننا ووجودنا فنحن في عالم لا تُجدي فيه السطحيات ، وتتعقد فيه المصالح والاستراتيجيات . لقد أثبتت حرب أكتوبر للعرب بأدلة قاطعة أن البحر الأحمر والطرق المؤدية إليه يمثل أهمية كبرى بالنسبة للأمن القومي العربي بصفة عامة وأمن البلاد العربية المطلّة عليه بصفة خاصة (١٩) .

ولعل العرب أدركوا من خلال الاستراتيجية التي رسمت ونفذت في أكتوبر ١٩٧٣ م أن التضامن العربي في مواجهة أعدائهم هو السبيل الوحيد لكسب أصدقاء أكثر لقضيتهم ومن الواضح أنهم إذا نسقوا بين استخدام كل من السلاح العسكري وسلاح البترول ضد أعدائهم فإن الإسرائيليين سوف يعزلون أكثر عن المجتمع الدولي طالما يستمرون في اتخاذ الموقف المتصلب في محادثات السلام (٢٠) .

هذا كما أن انتصار أكتوبر ١٩٧٣ م أعاد للشعب العربي كبرياءه وثقته في مستقبل الأمة العربية ، فبعد التشاؤم لمدة طويلة عاد للشعب العربي التضامن القومي كما أدرك العرب ضرورة الاعتماد على أنفسهم وعدم الاعتماد على حسن نية وإرادة القوى الامبريالية الاستعمارية . وكان موقف الدول العربية المنتجة للبترول والتضحية بمصالحها الذاتية من أجل تكوين جبهة مشتركة في مواجهة الدول المستهلكة للبترول والتي تساند العدو الإسرائيلي — دليلاً قاطعاً على اليقظة العربية والوعي والنضج السياسي ، وهذا أمر نرجو أن يستمر وأن تحافظ عليه الدول العربية فتترك

جانبا الخلافات الهامشية التي تُذكىها الدول الاستعمارية والعناصر المعادية للعرب لتشغلهم عن مصالحهم الحقيقية .

وفي المجال الدولي :

كان للمنهج المشترك للعرب في حرب اكتوبر ١٩٧٣ م والاستخدام البارع للبترول كأداة سياسية أيضا نتيجته السريعة والقوية فقد مكن ذلك الدول العربية من أن تكسب تأييد الأمم المتحدة لموقفهم ففي ١٤ اكتوبر ١٩٧٤ م أي بعد عام واحد من حرب ١٩٧٣ م قرر اكثر من ١٠٠ عضو في الأمم المتحدة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المناقشة السنوية للجمعية العامة حول القضية الفلسطينية — ليس هذا فحسب وإنما تمكن العرب أيضا عقب المناقشة من التأثير على معظم أعضاء الأمم المتحدة لاصدار قراراتين في نوفمبر ١٩٧٤ م ووفقا للقرارين تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ليس فقط بوصفها ممثلة للشعب الفلسطيني الذي سيكون (طرفاً أساسياً) في إقامة سلام عادل وقوي في الشرق الأوسط — وإنما مُنحت أيضا وضع المراقب الدائم في الجمعية العامة وفي المؤتمرات الدولية التي ترعاها الأمم المتحدة (٢١) .

لقد واجه مجلس الأمن الوضع الجديد بعد أن أستمريت الحرب لمدة خمس عشر يوما وهي مدة أطول من أي من الحروب الثلاثة السابقة ، وكان الموقف فيها مغايرا للوضع في المرات السابقة ، وتمكن المجلس في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ م من إصدار قراره رقم ٣٣٨ بطلب وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط ، كما طالب الأطراف المعنية بعد وقف إطلاق النار أن تبدأ المفاوضات فوراً بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وبسبب إستئناف القتال مرة أخرى على طول جبهة السويس أصدر المجلس قرارا آخر رقم ٣٣٩ في ٢٣ اكتوبر ١٩٧٣ م بشأن الموقف الفوري لجميع الأعمال العسكرية ، وعقب ذلك صدر قراران رقم ٣٤٠ ، ٣٤١ بخصوص إنشاء قوة طوارئ دولية (٢٢) .

هذا وفيما يتعلق بموقف القوى العظمى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ م فقد أدركت هذه القوى أنها لا تستطيع الوقوف على هامش الصراع في هذه المنطقة الهامة من العالم . ولذا برزت خاصة في السنوات الأخيرة ظاهرة التدخل في المنطقة التي عُرفت بمنطقة القرن الأفريقي وهي المنطقة التي تطل حدودها الشرقية على ساحل البحر الأحمر الأفريقي وساحل المحيط الهندي والتي تشمل جيبوتي ، والصومال ، واثيوبيا ، وارتيريا وما جاورها ، وأتخذ هذا التدخل الدولي صورا متعددة كما أستند على الظروف السياسية والاقتصادية والقبلية والمنازعات على الحدود بين دول المنطقة (٢٣) .

والحقيقة التي أكدتها حرب أكتوبر ١٩٧٣ م هي أن منطقة القرن الأفريقي لها أهمية خاصة لارتباطها بالبحر الأحمر بما له من خصائص جيوبوانكية تجلج منه ممرا هاما يربط المتوسط عبر قناة السويس بالمحيط الهندي الذي يدور فيه التنافس الدولي بين القوى الكبرى على أشده والذي يؤدي بدوره للشرق الأقصى وآسيا .

لقد أدركت القوى العظمى أهمية مداخل البحر الأحمر والمناطق التي يؤدي إليها فسعت كل منها لأن توطد نفوذها في هذه المنطقة الهامة خصوصا وأن أوضاع المنطقة بمتناقضاتها المتعددة ومصالحها المتضاربة تتيح المجال لهذا التدخل في شئونها .

والطريف أن الدول العظمى قد تبادلت النفوذ في أكثر من منطقة من المناطق المحيطة بمدخل البحر الأحمر الجنوبي فبينما مثلا كانت علاقات السوفييت بالصومال وثيقة منذ عام ١٩٦٤ م وكان الوضع بالعكس بالنسبة لاثيوبيا — تبدل الوضع منذ الانقلاب العسكري في إثيوبيا في عام ١٩٧٤ م وإتجاه الحكومة العسكرية الجديدة فيها إلتجأها ماركسياً واختار الاتحاد السوفيتي أن يقف في صف اثيوبيا في نضالها ضد الصومال وترتب على ذلك إلغاء معاهدة الصداقة الصومالية السوفيتية (٢٤)

وهكذا مثلت القوتان في المنطقة لعبة الكراسي الموسيقية ، ومهما يكن الأمر فقد ترتب على حرب أكتوبر ١٩٧٣ م أن ظهرت أهمية مداخل البحر الأحمر بالنسبة للدول الكبرى ولعل هناك وجه شبه بين النتائج التي ترتبت من قبل على الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ م وتلك التي ترتبت على نجاح العرب في غلق منافذ البحر الأحمر وممراته في عام ١٩٧٣ م فقد أصبح (أمن البحر الأحمر) كما أخذ يردد رجال السياسة والعسكريين في الدول الكبرى موضوع صراع وتنافس بين الدول العظمى ، حتى أصبح الكثيرون يخشون أن تؤدي الصراعات في هذه المنطقة الهامة بين الدول العظمى إلى اصطدام بينها يشعل نار حرب عالمية ثالثة .

وفي المجال الأفريقي :

كانت إسرائيل حتى عام ١٩٦٧ م قد تمكنت من أن تحصل على تأييد كثير من الدول الأفريقية لسياستها وساعدت ظروف النكسة في حرب ١٩٦٧ م وضعف التأثير العربي في افريقيا على أن تحقق إسرائيل أهدافها لدرجة أن العرب لم ينجحوا في الحصول على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الطارئة بعد حرب ١٩٦٧ م يقضي بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة لكن السياسة العربية فيما بين الحريين وبعد نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ م أدت لتغيير كامل في اتجاه الدول الأفريقية حتى أن ٢٩ دولة افريقية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل — كما

اتخذت منظمة الوحدة الافريقية عدة قرارات تؤيد فيها النضال العربي وتدين إسرائيل وتطالب بانسحابها من الأراضي العربية المحتلة وإستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية .

وكان للموقف الاثيوبي وموقف الدول الأخرى المحيطة أثره في نجاح الاستراتيجية المصرية العربية الخاصة بغلق البحر الأحمر ومداخله الجنوبية بالذات في وجه الملاحة الإسرائيلية — فعجزت الدول المؤيدة والمساندة للإسرائيليين — وفي مقدمتها جنوب افريقيا العنصرية — في أن تقدم لهم العون في محتهم ، فلم تستطع إسرائيل أن تحصل في وقت مناسب على الأسلحة والبترول وغيرها من أدوات الحرب إلا عن طريق الجسر الجوي الذي مدته الولايات المتحدة الامريكية لانقاذها من ورطتها .

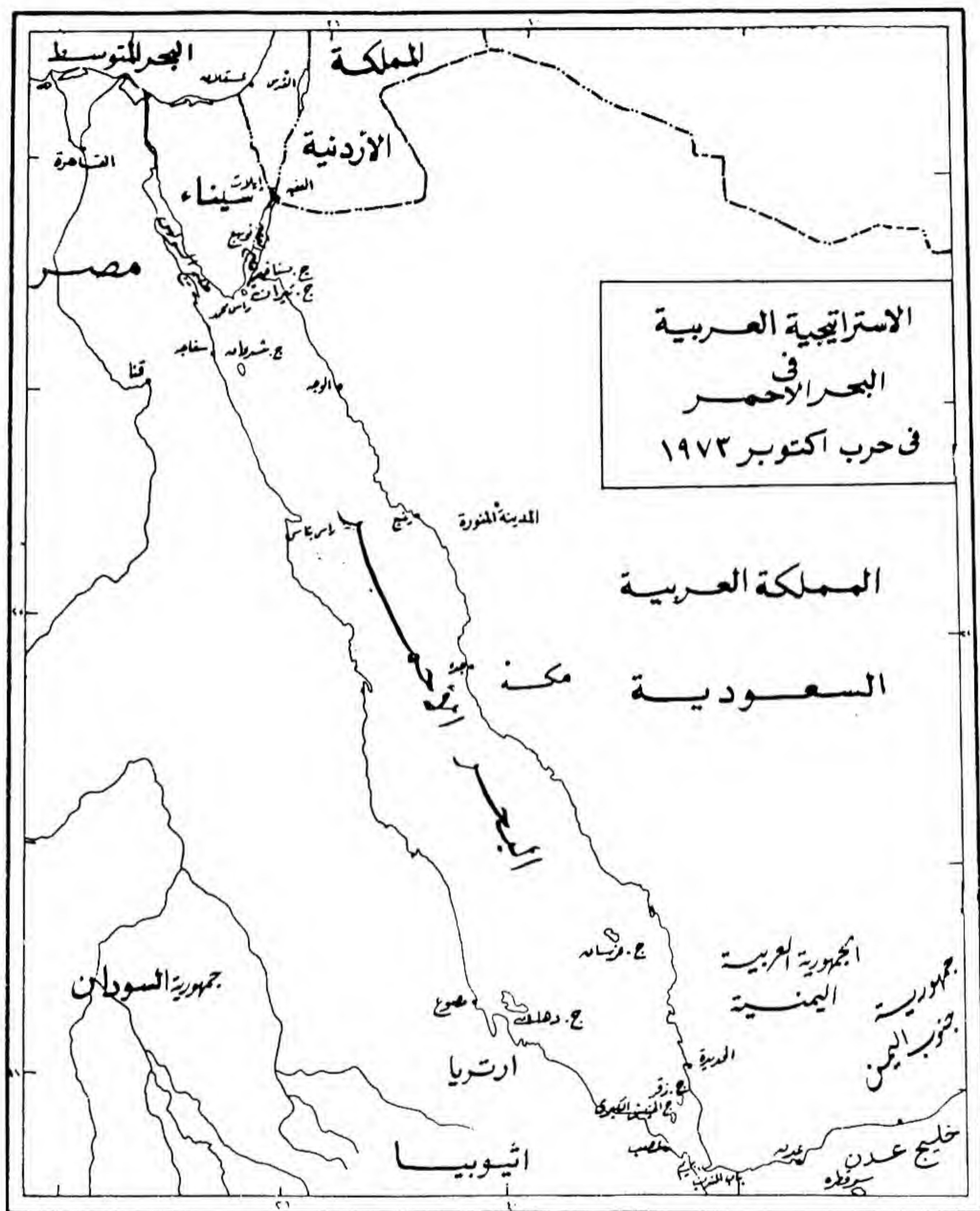
وكان رد العرب على الموقف الأفريقي فوراً فاتخذ مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالجزائر في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ م قرارات تقضي بدعم التعاون العربي الأفريقي في المجال السياسي ودعم التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي مع الدول الافريقية ولتحقيق ذلك أنشأت الدول العربية المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا لدعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني مع الدول الافريقية (٢٥) .

كما قررت الدول العربية قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع الدول العنصرية وتطبيق حظر تصدير البترول العربي اليها مع مواصلة إمداد البلدان الأفريقية الشقيقة بحاجتها من البترول ، وقرر المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية في ديسمبر ١٩٧٣ م إنشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية) وتعددت بعد ذلك مظاهر هذا التلاقي الأفريقي العربي . والحقيقة أن موقف الدول الأفريقية تجاه إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ م كان رد فعل لخبية الأمل التي شعر بها الأفارقة في هذا الصديق الذي كان يتظاهر بالمودة والاستعداد لتقديم المعونات والخدمات للدول الأفريقية فتبين أنه عميل في خدمة الامبريالية .

لقد حاول الإسرائيليون أن يصورا العرب أمام الأفارقة على أنهم شعوب متأخرة ليس لديهم ما يقدمونه سوى الفقر والفظاظة الخلقية، وأن هدفهم هو أن يلقوا بإسرائيل في البحر — فجاءت حرب أكتوبر وما حققه العرب فيها وسياستهم قبيل الحرب وبعدها لتكشف الحقيقة الصادقة للدول الأفريقية (٢٦) .

لقد ترتبت على الاستراتيجية العربية التي رسمتها مصر والدول العربية ونفذتها بنجاح فبخصوص التحكم في مداخل البحر الأحمر — نتائج سياسية واقتصادية عميقة — لم يقتصر أمرها على دول الصراع ذاتها بل امتد تأثيرها لعدد كبير من الدول الأفريقية والدول الأوروبية ، ولا تزال

اصداء هذه السياسة العربية تسمع إلى اليوم . ويجدر بالعرب ان يكونوا اول من يعي الدروس
المستفادة من هذا الموقف ، وأن يحافظوا على المكاسب التي حصلوا عليها في هذه الحرب ، بل
ويستثمروا الموقف والمتغيرات التي طرأت نتيجة حرب اكتوبر لصالحهم .
والله ولي التوفيق



هوامش البحث

- ١ — محمود عبد النافع : الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر ومحاولات إرساء النفوذ الصهيوني فيه — آفاق عربية السنة (٥) العدد الأول سبتمبر ١٩٧٩ م ص ٩٧
- ٢ — صرح موشي ديان في مارس ١٩٧١ :
- إن بقاء شرم الشيخ في يد إسرائيل بدون سلام — أفضل من سلام بدون شرم الشيخ — وذلك لاعتبارات استراتيجية ، وعسكرية ، واقتصادية ، تتعلق بأمن إسرائيل .
- ٢ — استتدت مصر في منع السفن الاسرائيلية من استخدام القناة وكذلك منع سفن الدول الأخرى التي تحمل شحنات استراتيجية لإسرائيل على معاهدة القسطنطينية التي عقدت في عام ١٨٨٨ والتي تعطي مصر الحق تجاه الدولة التي تكون في حالة حرب معها — انظر نص الاتفاقية Hurewitz. Diplomacy in the Near and Middle East V.I. (956) P. 202
- ٣ — يلاحظ أن حرية الملاحة في الممرات الدولية أو ما أطلق عليه في العرف الدولي (حق المرور البريء) يستند إلى الاتفاقية التي عقدت في جنيف في ٢٩ ابريل عام ١٩٥٨ م لكن هذه الاتفاقية في الحقيقة لا تطبق إلا في حالة السلم ولا ينسحب مفعولها في حالة الحرب .
- ٤ — من يريد الاطلاع على نص القرار يرجع إلى قرارات مجلس الأمن الصادرة في عام ١٩٦٧ م .
- ٥ — Kreinin, Mordechai : Israel and Africa P.12
- ٦ — حكيم سامي : إسرائيل والدول النامية ص ٥٤
- ٧ — حكيم سامي : مرجع سابق ص ٢٢
- ٨ — ومن يريد التوسع في دور إسرائيل في افريقيا وهو بلا شك مرتبط باستراتيجية إسرائيل وسياستها يرجع إلى :
- عودة عبد الملك : إسرائيل وافريقيا (القاهرة ١٩٦٤ م) .
- عودة عبد الملك : النشاط الإسرائيلي في افريقيا (القاهرة ١٩٦٤ م) .
- الجمل شوقي : التغلغل الصهيوني في القارة الافريقية (حوليات كلية الآداب جامعة القاهرة — المجلد الثامن والعشرون ١٩٦٦) ص ٢١١ — ٢٤١
- ٨ — لم تقتصر أهمية ميناء ايلات على التجارة فحسب بل زاد على ذلك أنه أصبح الميناء الذي يرد إليه البترول من إيران وغيرها .
- وقد مدت إسرائيل خط أنابيب بترول من ميناء ايلات إلى عسقلان في فلسطين على البحر المتوسط .
- ٩ — أنظر مواقع هذه الجزر على الخريطة المرفقة بالبحث .
- ١٠ — الجمسي ، محمد (فريق أول) : الاستراتيجية العسكرية لحرب أكتوبر (الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ م — القاهرة ٢٧ — ٣٠ أكتوبر ١٩٧٥ م) .
- ١١ — أبو ذكري ، فؤاد (فريق) : القوات البحرية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ م (الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ م)
- ١٢ — نفس المرجع السابق .
- ١٣ — وضعنا هذا التقييم بناء على دراسة قدمها :
- فهمي ، صلاح الدين فهمي محمد حسن (عميد أ.ح) بحث مقدم في الأسبوع العلمي الثالث (١٠ — ١٥) مارس ١٩٧٩ لمنار الدراسات العلمية للتاريخ الحديث بجامعة عين شمس .

- ١٤ - حدثت تغييرات خطيرة في موقف دول المنطقة من الدولتين الأعظم فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بامتيازات في المطارات والموانئ الإثيوبية حدث انقلاب عسكري في عام ١٩٧٩ م أطاح بحكم الامبراطور هيلاسلاسي واتجه المجلس العسكري الجديد نحو الاتحاد السوفياتي ، كما حدث تغير في اتجاه الصومال وسياسته فاتجه للمعسكر الغربي والولايات المتحدة الأمريكية بالذات خاصة ان الصومال يعمل لحل مشكلة الحدود بينه وبين كل من اثيوبيا وكينيا كما انه يتطلع لمزيد من المعونات الاقتصادية قدمتها له الدول العربية .
- ١٥ - أبو ذكري ، فؤاد (فريق) : مرجع سابق .
- ١٦ - نُشر تقرير المعهد كاملا .
- ١٧ - لم تستطع أية سفينة أن تدخل أو تخرج من ميناء ايلات طوال مدة العمليات الحربية وحتى توقيع إتفاق فصل القوات كما انخفض معدل الدخول والخروج إلى موانئ العدو على البحر المتوسط إلى ١٢٪ من حجمها الطبيعي .
- أنظر الجمسي ، محمد : مرجع سابق .
- ١٨ - فهمي ، صلاح الدين فهمي محمد (عميد أ.ح) : مرجع سابق ص ٦٣٤ وما بعدها .
- ١٩ - هويدي ، أمين : البحر الأحمر والأمن العربي — مجلة المستقبل العربي عدد ١١ يناير ١٩٨٠ م .
- ٢٠ - كرامول تونجدهات ماثارت : بعض ملاحظات حول الآثار السياسية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ م (بحث مقدم باللغة الانجليزية للندوة الدولية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ م — القاهرة اكتوبر ١٩٧٥ م) .
- ٢١ - Kessinger Contemporary Archives, 1974 P.P. 25 86 I - 2
- ٢٢ - انظر قرارات مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ م ورقم ٣٣٩ الصادر في ٢٣ اكتوبر ١٩٧٣ م وكذلك القرارين ٣٤٠ ، ٣٤١ لسنة ١٩٧٣ م .
- ٢٣ - للمزيد من التفاصيل عن الصراع بين القوى الكبرى في هذه المنطقة يرجع إلى : حماد مجدي حماد : صراع القوى الكبرى في افريقيا — القاهرة — مركز الدراسات — الاستراتيجية (١٩٧٧)
- ٢٤ - حلمي ، نبيل أحمد : أمن البحر الاحمر والقرن الافريقي (مجلة السياسة الدولية — القاهرة عدد ٤٥ اكتوبر ١٩٧٨ م)
- ٢٥ - لمن يريد تفاصيل الخطوات التي اتخذت لدعم العلاقات العربية افريقية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ يرجع إلى عودة ، عبد الملك والعويني ، محمد علي :
- حرب اكتوبر والمتغيرات في الموقف الافريقي — بحث مقدم في الندوة الدولية لحرب اكتوبر ٧٣ — المنعقد بالقاهرة في اكتوبر ١٩٧٥ م .
- ٢٦ - للمزيد من الايضاح — انظر بحث كاي موتوزي ، كابوتو ، سامبا : تطور موقف افريقيا تجاه الشرق الشرق الأوسط . بحث مقدم الندوة الدولية لحرب اكتوبر المنعقد في القاهرة ١٩٧٥ م

مراجع البحث

اعتمد البحث على العديد من المصادر الأصلية مثل :

أولا - قرارات مجلس الأمن خاصة :

القرار ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ م .

القرار ٣٣٨ في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ م .

القرار ٣٣٩ في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ م .

القراران ٣٤٠ و ٣٤١ بخصوص قوة الطوارئ الدولية .

ثانيا - المعاهدات الدولية المتعلقة بالملاحة البحرية وحرية الملاحة في الممرات المائية :

خاصة الملاحة في قناة السويس .

ثالثا - تقارير اللجان الرسمية وفي مقدمتها اللجان التي شكلت في الفترة بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ م

لدراسة الوضع في البحر الأحمر ، ومدخله الجنوبي ، والجزر المنتشرة فيه وفي الدول المطلة

على ساحليه الأفريقي والاسيوي ومنها :

- اللجنة التي كلفت بالدراسة الميدانية في عام ١٩٧١ م .

- اللجنة العسكرية التي شكلها رؤساء أركان حرب الجيوش العربية في مايو ١٩٧٣ م .

رابعا - الأبحاث المتعددة التي قدمت من القادة العسكريين الذين اشتركوا في حرب ١٩٧٣ ، ومن السياسيين ،

ورجال الجامعات والباحثين العرب والأجانب في الندوة الدولية لحرب أكتوبر

١٩٧٣ م التي عقدت بالقاهرة في الفترة من ٢٧ - ٣١ أكتوبر ١٩٧٥ م .

خامسا - أبحاث المتخصصين التي نشرت في الدوريات العلمية العربية والأجنبية - مثل مجلة السياسة

الدولية القاهرية .

سادسا - تقارير لمعاهد للدراسات العلمية مثل - تقرير معهد ليونارد ديفز الاسرائيلي بجامعة جيروسلیم .

سابعا - مذكرات كيسنجر ، وقد كان له دور هام في محاولة حل النزاع العربي الإسرائيلي .

ثامنا - أحاديث رسمية لقادة إسرائيل ، هذا بالإضافة للمراجع التي تناولت جانبا أو آخر من الموضوع

والتي أشير إليها في هوامش البحث .